



منتدى البدائل العربي للدراسات

أوراق عمل مقدمة لندوة:

## إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات

برنامج تنمية الجهود الذاتية

Canada

Canada Fund for  
Local Initiatives (CFLI)

رؤية لتطوير الإعلام المرئي

أ/ بسنت شحاتة

إعلامية بقتاة دريم

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة 4 - الطابق الرابع - 5 شارع المساحة - الدقي - القاهرة (ج.م.ع)

Website: [www.afaegypt.org](http://www.afaegypt.org)

Mail: [info@afaegypt.org](mailto:info@afaegypt.org)

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAalternatives

Facebook : <https://www.facebook.com/AFAalternatives>



## إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات

(أعمال ندوة عقدها منتدى البدائل العربي للدراسات بالمشاركة مع برنامج تنمية الجهود الذاتية التابع لـ"الوكالة الكندية للتنمية الدولية CFLI" في 16 نوفمبر 2011)

### رؤية لتطوير الإعلام المرئي

أ/ بسنت شحاتة  
إعلامية بقناة دريم

هذه الورقة واحدة من عدة أوراق قدمها عدد من الباحثين والصحفيين والمهنيين بشئون الصحافة والإعلام في مصر كمساهمة في محاولة البحث عن إجابة على عدة تساؤلات بخصوص قضايا وإشكاليات الإعلام في مصر. وتقدم الأوراق رؤى وتوصيات لما يخص الإعلام المكتوب والمرئي والالكتروني على مستوى الملكية والهيكل والأداء المهني، بهدف إصلاح منظومته بعد ثورة 25 يناير، سعياً لأن تطول التغييرات التي يشهدها المجتمع ككل شكل ومضمون أجهزته وأدواته المختلفة، كذلك آليات صناعته والسياسات التي تحدد موادها وتوجهاتها. وذلك في إطار مشروع بين المنتدى وبرنامج الصندوق الكندي لتنمية الجهود الذاتية.

وقدمت هذه الأوراق، التي لا تعبر بالضرورة عن آراء المنتدى، ضمن ندوة (إصلاح الإعلام في مصر: رؤى وتوصيات) التي نظمها منتدى البدائل العربي للدراسات وبرنامج تنمية الجهود الذاتية التابع لـ(الوكالة الكندية للتنمية الدولية CFLI) في 16 نوفمبر 2011 بمشاركة كل من د. عمرو الشويكي-رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، أ/ محمد العجاتي-المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات، أ/ رجائي الميرغني-المنسق العام لائتلاف حرية الإعلام، أ/ داليا شمس-الصحفية بالأهرام أبدو، أ/ محمد ناصر-مدير تحرير برنامج العاشرة مساء، أ/ ياسر عبد العزيز-الخبير الإعلامي، أ/ وائل جمال-مدير تحرير جريدة الشروق، أ/ هشام جعفر- مدير مؤسسة مدى للإعلام، أ/ بسنت شحاتة-الإعلامية بقناة دريم، وأ/ نهى الحناوي-الصحفية بالمصري اليوم.

الأوراق المنشورة نتاج ندوة عامة ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

**مقدمة:**

لم يكن الإعلام المصري ومن بينه الإعلام المرئي بعد الثورة عند مستوى طموح الشعب المصري الذي توقع أن تحدث ثورة في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، فغياب الرؤية الإعلامية جعلته غير متفاعل مع نبض الشارع كما افتقدت بعض وسائل الإعلام للمهنية والحياد في نقل الأخبار والأحداث، وركزت على الصراع القائم بين الأحزاب والعلمانيين والإسلاميين ومناقشة المشكلات الطائفية بشكل روج لها أحياناً.

وما يحدث من تخبط وعشوائية في الأداء المهني للإعلام المرئي هو نتيجة المناخ غير المستقر الذي تشهده البلاد، وغياب العقل الإعلامي سببه غياب الرؤية والأهداف، وهو ما جعل التلفزيون الرسمي يتحول من مرحلة تملق السلطة إلى نفاق الثورة والثوار، واستبدل البعض السلطة القديمة بالسلطة الجديدة ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رغم الإعلان بانحياز التلفزيون الحكومي للثورة.

وبعد إلغاء وزارة إعلام شعرت الجماعة الصحفية باتساع دائرة الحرية بشكل كبير، لكن بعض الإعلاميين استغلوا أجواء الحرية بصورة خاطئة انعكست على مصداقيتهم لدى الجمهور، حتى عادت وزارة الإعلام من جديد لتضع بعض الضوابط، لكن حال الإعلام المرئي لم يتغير.

وتعرض بعض الخبراء إلى وضع ضمانات لاستقلالية الإعلام المرئي سواء أكانت ملكاً للدولة أم ملكاً لأفراد من خلال فصل الملكية عن الإدارة وأبعاد الإعلان عن السياسة التحريرية.

وطرح البعض فكرة إنشاء جهاز على غرار هيئة الاتصالات في بريطانيا وبتبعها جهاز آخر لتنظيم البث المرئي مهمته منح التراخيص للقنوات وإضعا في اعتباره أشكال الإعلام الجديدة والتطور التكنولوجي، وألا ينفصل هذا الجهاز عن هيئة الاتصالات مثلما هي حال هيئة الإذاعة البريطانية.

لكن التخوف من استيراد نموذج أجنبي لإصلاح الإعلام المرئي لأنه قد لا يتفق مع الواقع المصري الجديد.

والغريب فيما يتعلق بالسياسة التحريرية للإعلام المصري تأكيدات أسامه هيكل وزير الإعلام أن وسائل تطوير الإعلام المصري موجودة ولكن لم تفعل أو تستخدم وأن هناك سياسة تحريرية مشتراة من هيئة الإذاعة البريطانية الـ "BBC" وهي النموذج الأقرب للإعلام المصري من حيث أنه إعلام محايد و له ضوابط ومعايير إلى حد كبير وأنه وجه بتعميم هذه السياسة التحريرية للتنفيذ، وبرغم وعوده بأن الشاشة ستكون مختلفة خلال الأشهر القادمة لتوليه الوزارة فمازالت بنفس الشكل والمضمون ولم يتغير شيء.

ومع هذا كله، فالملاحظ أن الإعلام المرئي كغيره من وسائل الإعلام سيشهد تحولا كبيرا سواء في مفاهيم الصحافة التلفزيونية أو في طريقة الأداء والإخراج، بسبب الوعي الذي اكتسبه الشعب من ثورته بعدما ضلله النظام السابق لعقود طويلة، وانطلاق الكثير من القنوات الفضائية في أعقاب الثورة سيدفع القنوات الحكومية والخاصة إلى تطوير أدائها المهني ورسالتها حتى تتمكن من المنافسة الشريفة وإلا سيكون مصيرها الفشل والخسارة.

## تجربة أوروبا في الإعلام المرئي:

تعد التجربة الأوروبية نموذجاً فريداً أثبت نجاحه، لاسيما في الدول التي شهدت تغيرات سياسية واجتماعية كبرى، ونجاح هذا النموذج يقوم على أنه يشكل بديلاً للإعلام الرسمي الحكومي من جهة، ويكسر احتكار القنوات الفضائية الخاصة من جهة أخرى، وهو إعلام غير خاضع لسلطة الحكومات الأوروبية، كما أنه لا يخضع لتقلبات السوق أو لأهواء وأجندات ممولي القنوات الخاصة.

وتظل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة هي أهم الدول في مجال صناعة البث التلفزيوني على المستوى الأوروبي. فالشركات العشر الكبرى في ٢٠٠٣ جاءت من هذه الدول، وسيطرت مجتمعة على إيرادات بلغت قيمتها الإجمالية 22.7 مليار يورو.

ويأتي الإعلام في ألمانيا، خير مثال للإعلام الأوروبي، فعلى الرغم من أن ألمانيا نظمت إعلامها بعد الحرب باعتماد الخدمة العامة استناداً على التجريبتين الإنجليزية والفرنسية، فإنها تفوقت على المثالين الإنجليزي والفرنسي من حيث تقديم خدمة إعلامية لكل المناطق والأطراف بالتساوي ودون تمييز.

فالقناة الأولى في التلفزيون الألماني "ARD" تشكل نموذجاً مثالياً للخدمة العامة، فهذه القناة تتكون من اتحاد قنوات محلية تمثل معظم الولايات الألمانية وتتمتع باستقلال ذاتي عن القناة الأم الأولى من حيث اختيار برامجها، ونشرات إخبارية محلية خاصة عن الشؤون التي تشهدها هذه الولايات.

أما الأخبار السياسية فهي منظمة بحيث إن كل القنوات تتوحد مع القناة الأولى في نشراتها الإخبارية الرئيسية. كما تقدم القناة الأولى خدمة إضافية إلى كل المشاهدين من خلال برامج سياسية أو ثقافية أسبوعية تنتجها محطات الولايات المختلفة وتبث على القناة الرئيسية.

وهذه البرامج، وخصوصاً السياسية والثقافية، تعد من أنجح البرامج إذ تمول بشكل جيد وتقدم بمهنية عالية ومعظمها تركز على أداء المؤسسات وقضايا الفساد.

وتتلقى هذه القنوات تمويلها من المتلقي مباشرة (من الضرائب المفروضة على خدمة الراديو والتلفزيون) مما يجعلها مستقلة عن الحكومات، كما نظمت تعاملها مع الإعلانات بحيث تمنع منعاً باتاً بث دعايات في ساعات الذروة المسائية. حيث تختفي في محطات التلفزة التي تعمل بنظام الخدمة العامة الإعلانات تماماً بحدود الساعة الثامنة، حيث تبدأ النشرة الإخبارية الرئيسية الأولى، وبعدها البرامج الثقافية والعلمية الأكثر شعبية أو الأفلام ودون أية دعاية حتى يركز المشاهد في مضمون هذه البرامج.

وهناك نظام معقد في ألمانيا لتنظيم البث مكون من ١٥ هيئة إقليمية لتنظيم محطات البث الخاصة، تخدم كل منها ولاية من الولايات، ويتفاوت عدد الأعضاء في كل منها، ويتراوح عددهم ما بين ١١ و ٥٠ عضواً، كما يشرف على محطات البث العامة في ألمانيا هيئات منظمة خاصة بها.

وعادة ما يعين البرلمان أعضاء المجالس المنظمة للبحث بعد أن تقوم بترشيحهم هيئات مختلفة، قد تكون رئيس الجمهورية، أو لجنة برلمانية متخصصة في الإعلام، أو الحكومة، أو أعضاء في البرلمان، أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني الذين يختارون بمعايير دقيقة.

### أهمية القضية وأهمية التعامل معها وخطورة إهمالها ولماذا الآن:

أظهرت الفترة الماضية خلافا واضحا في مستوى الأداء المهني للإعلام المصري بصفة عامة والإعلام المرئي بصفة خاصة على المستويين الحكومي والخاص، بسبب الضغوط السياسية قبل الثورة وحالة التخبط السياسي بعدها التي انعكست على الأداء المهني للتلفزيون.

ومع هذا، فلم يعد مقبولا لدى المشاهدين بعد الثورة أن يتابعوا في التلفزيون إلا صورة حقيقية ومضمونا مهنيا، كما لم يعد مقبولا للإعلاميين أن تمارس عليهم قيود رقابية، في الوقت الذي يواجه فيه الإعلام المرئي اتهامات تمس مصداقيته ونواياه، ومن هنا تأتي أهمية القضية.

حيث ظل التلفزيون الحكومي المصري منذ ظهوره في مصر بوقا للسلطة، وبسبب منافسة القنوات الفضائية الخاصة، وضع وزير الإعلام السابق أنس الفوقي خطة تطوير تهدف إلى تحويل اتحاد الإذاعة والتلفزيون إلى جهاز قومي لتنظيم البث المسموع والمرئي، وفق دراسات أعدها خبراء في الإعلام منذ تسعينيات القرن الماضي، على رأسهم حسين أمين أستاذ الإعلام في الجامعة الأمريكية، إلا أن التلفزيون لم يحظى بتطوير إلا قليلا على مستوى الشكل، أما المضمون فظل ضعيفا وسطحيا وتعامل مع جماهير المشاهدين بسذاجة حتى سقط الإعلام الحكومي بسقوط النظام.

وبالرغم من فشل التجربة قرر أسامة هيكل وزير الإعلام إعادة النظر فيها وإدخال عدد من التعديلات علي القانون 13 الخاص بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمختص بتنظيم البث الفضائي داخل جمهورية مصر العربية.

بحيث ستصبح "الهيئة القومية لجهاز البث المرئي والمسموع" هي الجهة المسؤولة عن منح التراخيص للفضائيات، والسماح لها بالعمل داخل جمهورية مصر العربية، ومراقبتها، وتوقيع العقوبات عليها في حالة المخالفة بخلاف تنظيم ومتابعة ورقابة كل ما يتعلق بالنشاط الفضائي بثاً، وإنتاجاً، وتوزيعاً، واستهلاكاً، والمعلنة بما يتضمن مصالح الجمهور، ويحفظ في الوقت نفسه مصالح منتجي وناقلي وموزعي تلك الخدمات في إطار من المنافسة المشروعة.

مع إعطاء الاتحاد حق الاستمرار في تقديم خدمات مباشرة نظير الحصول علي تراخيص من الجهاز بلا مقابل لمدة خمس سنوات يتم خلالها تقرير الوضع الأمثل له.

وجار حاليا دراسة تحويله إلي شركة قابضة يسري عليها القانون 202 لعام 1991 ويتبع الشركات القابضة ويعامل معاملة الشركات التجارية من حيث الربح والخسارة.

كما ستكون الهيئة القومية لجهاز البث المرئي والمسموع بمثابة شخصية اعتبارية تابعة للوزير المختص بشئون الإعلام، وعلى هذا اتخذت إجراءات بخلق قنوات كقناة الجزيرة مصر مباشر ووقف تراخيص القنوات الجديدة.

لكن مقترح هذا القانون لم يوضح أسس ومعايير اختيار القائمين على الهيئة، كما أن فكرة تبعيته لوزارة الإعلام هي أمر يتنافى مع وجود الوزارة بصفة مؤقتة، مما يثير تخوفات حول مرحلة تقييد جديدة لحرية الإعلام المرئي وخاصة القنوات الخاصة.

### استراتيجيات تطوير الأداء المهني للإعلام المرئي:

لا شك أن أي تطور في حرية الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي مرهون بالإصلاح السياسي وبدرجة الحرية التي يتمتع بها المجتمع، لذا كان بديهياً وسط الحراك السياسي الذي تشهده مصر بعد الثورة طرح استراتيجيات لتطوير الأداء المهني للإعلام المرئي كأكثر الوسائل جماهيرية في المجتمع المصري على مستوى البنية التشريعية وتخطيط شكل البرامج ومضمونها، أهم هذه الاستراتيجيات:

- 1) وضع رؤية إعلامية واضحة والعمل على تنفيذها ووضع سياسة تحريرية وخطط مرنة لبرامج القنوات سواء أكانت قنوات عامة أو خاصة، مع الأخذ في الاعتبار تطوير الإنتاج شكلاً ومضموناً، والتخلص من الاعتماد على التقليد والاهتمام بالجانب الإبداعي.
- 2) تنمية الإعلام الحر كوسيلة لإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي وحرية تداول المعلومات من خلال تشريع يضمن هذه الحريات بحيث يكون سقف الحرية تكون الآداب العامة وتقاليد الأمة وتوفير الحماية للصحفيين والإعلاميين من المخاطر أثناء تأدية عملهم، وتجريد السلطة الإدارية من توقيف وتعطيل القنوات.
- 3) إنشاء جهاز قومي لتنظيم البث المسموع والمرئي يختص بتنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بنشاط البث وتحقيق المنافسة المشروعة، وتحقيق المعايير الفنية والبيئية، وكفالة وصول خدمات البث إلى جميع مناطق الجمهورية بأعلى جودة.
- 4) وضع ميثاق الشرف الأخلاقي والمهني للعاملين في الإعلام المرئي على المستوى التلفزيون الحكومي والخاص وتفعيله بمعنى حرية الصحافة والإعلام مقرونة بالمسؤولية والالتزام بالصدق والموضوعية والحياد والحرص على تحري الحقيقة ومحاسبة من يخالفه أمام الجهات النقابية.
- 5) وضع المهمة والأهداف وخطة إعادة الهيكلة للتلفزيون الرسمي والشروع الفعلي في جهود إعادة الهيكلة الشاملة وفقاً لعدة محددات من بينها إحلال شكل وإطار وفكر نظم الإدارة الحالية بنظم أخرى أكثر فاعلية ومرونة مع الاستفادة من الخبرات والعمالة القائمة.
- 6) الحفاظ على القنوات والشبكات التي تمثل إعلام الدولة، والاستفادة من الخبرات والتجارب الخارجية بما يتفق والقيم المصرية والعربية وإعادة النظر في وجود القنوات الإقليمية الموجودة في ظل عدم وجودها الفعلي في الشارع المصري.
- 7) تدريب العاملين في حقل الإعلام المرئي على مهارات الاتصال واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

- (8) توفير التمويل الكافي للبرامج التليفزيونية المهمة بخطط التنمية وتركيزها على القضايا الحقيقية التي تمس المواطن والتعامل مع الإعلام على أنه سلطة رابعة في المجتمع تقوم بمراقبة أداء الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- (9) تسهيل انتقال المرسلين وإمدادهم بوسائل اتصال حديثة لجميع المرسلين بالخارج والداخل بما يساعد في سرعة الحصول علي المعلومة وإرسالها إلى قنواتهم.
- (10) فهم العوامل السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الجماهير بالاهتمام ببحوث المشاهد والحرص على الاستجابة لآراء الجماهير .
- (11) دعم ما يصلح من الأفكار الإعلامية المقدمة من الشباب والعمل على تنفيذها.
- (12) إمداد الاستوديوهات العامة والمتخصصة في التليفزيون بأحدث الأجهزة العالية الجودة.
- (13) إعادة تنظيم القنوات الخاصة بما يتناسب مع المرحلة الجديدة حتى لا نخرج من سيطرة الدولة إلى سيطرة رأس المال.
- (14) ضرورة الإسراع بإنشاء نقابة للإعلاميين.

### آليات تنفيذ استراتيجيات تطوير الإعلام المرئي:

يمكن تقسيم آليات تنفيذ استراتيجيات تطوير الإعلام المرئي إلى:

#### 1. المسئولية الاجتماعية وتطوير البنية التشريعية للإعلام المرئي:

تمثل نظرية المسئولية الاجتماعية أكثر النظريات واقعية وأكثرها ملائمة للتطبيق في مصر والوطن العربي، ذلك أن الحكومات في هذه الدول تعد الجهة القادرة على حماية المجتمع من طغيان بعض الأفراد، وكذلك حماية الأفراد من طغيان المجتمع، فوسائل الإعلام يجب أن يكون لها مسئولية إزاء تحقيق الأهداف القومية وعلى رأسها التنمية والديمقراطية والاستقرار وحماية حقوق الإنسان، وهذا لا يعني أن تتحكم الدولة في وسائل الإعلام سواء بالملكية أو بالرقابة، ولكن يعني أن تكون المؤسسات الإعلامية سواء أكانت حكومية أم خاصة هي وحدها صاحبة الرقابة على ممارساتها الاتصالية.

- وهنا يأتي دور الحكومة والبرلمان في استصدار تشريع جديد يحمي حرية التعبير عن الرأي وحرية تداول المعلومات على أن يعيد التشريع تنظيم القنوات الخاصة بما يتناسب مع المرحلة الجديدة حتى لا نخرج من سيطرة الدولة إلى سيطرة رأس المال مع رفع القيود القانونية التي تعرقل التعاون الإعلامي بين المؤسسات المختلفة.
- إنشاء جهاز قومي لتنظيم البث المسموع والمرئي يختص بتنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بنشاط البث وتحقيق المنافسة المشروعة وتوازيها لهذا الجهاز تنتخب هيئة وطنية للإعلام تتكون من عدد من الشخصيات العامة وأعضاء البرلمان وخبراء الإعلام مهمتها مراقبة المعايير المهنية وحرية الإعلام للقنوات وقد يكون لها حق مراقبة الجهاز القومي لتنظيم البث ومساعدته في البرلمان.

- وضع ميثاق الشرف الأخلاقي والمهني للعاملين في الإعلام المرئي على المستوى التلفزيون الحكومي والخاص وتفعيله والالتزام بالصدق والموضوعية، بمعنى حرية الصحافة والإعلام مقرونة بالمسؤولية، ليصبح الإعلامي رقيب ذاته وإذا ما أساء الإعلامي استخدام الحرية الممنوحة له التي يحددها ميثاق الشرف الإعلامي فإن الجهة التي تحاسبه هي القضاء.

## 2. العمل على تطوير شكل ومضمون الإعلام المرئي:

إن إحدى الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام هي ممارسة الضبط الاجتماعي وتتم هذه الوظيفة من خلال تركيز الاهتمام على القضايا السائدة والمطروحة للحوار، ويتم ذلك من خلال انتقاء الأخبار والقضايا ووجهات النظر والمصادر التي يتم تغطيتها.

ووسائل الإعلام بصفة عامة لم تنظم في الأصل لخلق أو تقديم أفكار ومقترحات أو حلول للمشكلات الاجتماعية لكنها تستطيع بما لديها من إمكانيات ودوافع أن تدرس وتقييم البدائل المطروحة لمواجهة قضايا المجتمع وبالتالي فهي مشاركة في الصراع الاجتماعي كما أنها تتعامل مع مبادرات ومقترحات المصادر التي تعتمد عليها.

وتتطلب إدارة الصراع الاجتماعي قدراً من التخطيط والتنسيق والفعل المنظم المخطط أكثر مما تتحملة إمكانيات وسائل الإعلام والعاملين فيها، خاصة أن قضايا الصراع الاجتماعي متجددة ومتزايدة ومتداخلة.

من الناحية النظرية فإن وسائل الاتصال لديها القدرة على تركيز اهتمام المجتمع على النشاط الاجتماعي أو المشروعات الجارية، كما يمكنها تعبئة الرأي العام والإسراع بمعدل التغيير الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى تستطيع وسائل الاتصال في أثناء الأزمات الاجتماعية وقضايا الصراع الاجتماعي أن تشبع رغبة الجمهور في حاجاته المتزايدة إلى المعلومات كما أنها تسهم في تعريف الواقع وتشخيصه.

لذا يجب على مؤسسات القنوات التلفزيونية الحكومية والخاصة أن تهتم بالشكل البرمجي ومضمون الرسالة وذلك بتحديد أهداف المؤسسة والخط العام للسياسة التحريرية ووضع الخطط البرمجية المرنة التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما أن المؤسسات الإعلامية تقع عليها مسؤولية تدريب العاملين وإمداد الاستوديوهات بالتقنيات الحديثة التي تساعد في تطوير اللغة البصرية التي تجذب الجمهور لمتابعة الرسالة والخروج من القوالب البرمجية التقليدية وتنمية روح الابتكار لدى العاملين وتنويع الضيوف وعرض كل وجهات النظر دون منع أي تيار من الظهور.

## 3. التوسع في عمليات التدريب:

وهذه آلية مشتركة فللدولة دور في كليات ومعاهد الإعلام وكما في المؤسسات الإعلامية يجب ألا تقتصر على العاملين الجدد وإنما يجب أن تهتم بتطوير العاملين القدامى من خلال تجديد خبراتهم ومعلوماتهم بمواكبتهم لمستجدات التقنية وإكسابهم مهارات جديدة وتمكينهم من القدرة على الإبداع والتجديد وابتكار صيغ جديدة للعمل وذلك لإنتاج أنواع جديدة من



البرامج تعبر بشكل حقيقي عن تطلعات المستمعين والمشاهدين، بما يزيد فاعلية الأنشطة التليفزيونية في التأثير على الجماهير .

#### 4. النقد الإعلامي:

إن الصحافة التليفزيونية العربية بمعنى أسلوب عرض وتقييم ونقد وتحليل مخرجات هذه القنوات لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي لا على المستوى التعليمي الأكاديمي ولا على مستوى الممارسة، فأغلب المساحات الصحفية المخصصة للإذاعة والتليفزيون بها تمتلئ بأخبار البرامج ومعديها أو تنتقدتها بمعايير النقد السينمائي، أو تعلق عليها بشكل انطباعي شخصي مما لا يساعد الجمهور على ممارسة التعرض الانتقائي لوسائل الإعلام على أسس علمية موضوعية، كما لم تقم المؤسسات الإعلامية بإصدار مجلات متخصصة في النقد الإعلامي وحتى مجلة الإذاعة والتليفزيون التي تصدر عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مصر لم تستطع أن تكون الوسيلة الناقدة والمحللة للمخرجات الإعلامية حتى الآن.

وهو ما يدعو إلى مراجعة مفهوم النقد الإعلامي التليفزيوني في مصر، فالناقد هو صوت العقل والموضوعية والنزاهة وما أوجنا إليه للمساهمة في تطوير المنتج الإعلامي وتدعيم التذوق الفني والإعلامي لدى الجماهير .

إن استراتيجيات تطوير الإعلام المرئي وآليات تنفيذها ليست بالحديثة ولا بالمبتكرة وإنما طبقت في دول عدة وأثبتت نجاحا، ودعا كثير من الباحثين المصريين الى ضرورة النظر في تطبيق استراتيجيات مماثلة، ولكن أبحاثهم دائما ما تظل حبيسة الأدراج بالرغم من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع، لكن تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات أو غيرها يحتاج إلى بيئة سياسية واجتماعية ناضجة، وربما ما يحدث الآن من عشوائية الرسائل الإعلامية هو نتاج ما يحيط بها.

وحتى الآن في ظل حكومة انتقالية فاحتمال صدور تشريع جديد للإعلام المرئي الصحافة بشكل عام هو أمر بعيد نسبيا، فيقتضي وجود برلمان يناقش القانون ويقره، ومن هنا وحتى تشكيل البرلمان لابد للجماعة الصحفية أن تمارس بعض الضغوط حتى يوضع هذا التشريع ضمن أولويات البرلمان القادم.

أما ميثاق الشرف الإعلامي فمن السهل أن يقوم عدد من كبار الإعلاميين بمناقشة بنوده، مستعينين بالمواثيق العربية والدولية، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري، مع الشروع في تنفيذه إذا ما اتفقت عليه أغلبية الجماعة الصحفية بحيث يكون ملزما للجميع.

وحتى إصدار هذه التشريعات لابد من تطوير أداء القنوات التليفزيونية شكلا ومضمونا على مستوى الإعلام الحكومي والخاص بإمداده بالإمكانات التقنية والاهتمام بالعاملين، حتى تستعيد ما فقدته من ثقة الجمهور، ويتمكن الإعلام المرئي من القيام بدوره في تقديم تغطية شاملة لكل ما يحدث ويهم المجتمع بحيث يسهم في تنويره ومساعدته في اتخاذ القرار العقلاني، ومراقبة أعمال الحكومة وكشف الحقائق دون مبالغة أو تعقيم.

وإن لم يحدث التطوير المنشود حتى ولو على المدى البعيد، سيتجه المشاهد المصري إلى القنوات الفضائية العربية والأجنبية التي لها سياستها الخاصة، مما يعمق الفجوة بين المشاهد المصري وإعلام دولته ويزيد من ظاهرة الاغتراب الثقافي.